

Distr.: General
13 May 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه بيانا عن موقف حكومة الجمهورية اليمنية من عملية انسحاب الحوثيين من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على نحو ما أعلنه رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة الجنرال مايكل لوليسغارد في ١١ أيار/مايو ٢٠١٩ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله علي فضل السعدي

السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

موقف حكومة الجمهورية اليمنية من عملية انسحاب الحوثيين من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى

بالإشارة إلى إعلان رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة الجنرال مايكل لوليسغارد بدء انسحاب الميليشيات الحوثي من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى يوم السبت الموافق ١١ أيار/مايو ٢٠١٩ وفق مفهوم العمليات المتفق عليه للمرحلة الأولى (المواقع التي سيتم الانسحاب إليها، والتحقق من خلال الرقابة الثلاثية، وتسليم خرائط الألغام، وإزالة كافة المظاهر المسلحة، وإبعاد المشرفين، والتحقق من تشكيل قوات خفر السواحل الأساسيين وفقاً للقانون) والمقدم من الأمم المتحدة في ١٨ آذار/مارس الماضي، كخطوة أولى ضمن إعادة الانتشار في مدينة الحديدة وموانئها المقررة في اتفاق ستوكهولم حول الحديدة،

أبدت الحكومة اليمنية الملاحظات القانونية حول بدء الانسحابات الحوثية والتي تأتي بعد ضغوطات مارسها المجتمع الدولي والحكومة اليمنية على الميليشيات الحوثية ومن ورائها إيران استمرت خمسة أشهر منذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى الذي تم التوصل إليه في السويد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد أبرزت الحكومة اليمنية ما تضمنه مفهوم العمليات من قيام الميليشيات الحوثية بالانسحاب من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى تحت رقابة وإشراف لجنة تنسيق إعادة الانتشار المشكّلة من الأمم المتحدة والحكومة اليمنية والحوثيين وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) اللذين أنشأها لتكون أداة القانون الدولي لتنفيذ اتفاق الحديدة.

إن الحكومة اليمنية وهي ترحب بمجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن السيد مارتن غريفيثس ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار الجنرال مايكل لوليسغارد، تذكر بأن اتفاق ستوكهولم أتى كخطوة لبناء الثقة اللازمة للتحرك نحو الحل الشامل للأزمة اليمنية، ولذلك فإن فشل الحوثيين في العمل مع المجتمع الدولي والحكومة اليمنية لتأسيس الثقة اللازمة سيجعل من غير الممكن الوثوق بهم كأصحاب قرار لا تحركهم أصابع إيران الإرهابية.

إن الحكومة اليمنية وهي تشير إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) اللذين أنشأ آلية المراقبة والتحقق من تنفيذ اتفاق ستوكهولم، والمتمثلة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، فإنها تؤكد على حقها في التحقق من أي خطوات يتم تنفيذها كجزء من اتفاق ستوكهولم والتدقيق في كشوفات قوات خفر السواحل التي تستلم الموانئ بعد انسحاب الحوثيين منها، وذلك قبل الشروع في أي حديث حول أي خطوات تالية. وتؤكد مجدداً على حق الحكومة اليمنية في مراقبة الانسحابات وفق قرارات مجلس الأمن وعبر لجنة تنسيق إعادة الانتشار ولا يكفي أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم ملخص لما يجري، وتشدد على أن عملية انسحاب الميليشيات الحوثية من الموانئ إن تمت دون إشراف ورقابة وموافقة لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بأطرافها الثلاثة، ستشكل مخالفة لما تم التوافق عليه خلال الأشهر الماضية وهدمها لجهود

المجتمع الدولي بما يقدم خدمة مجانية للميليشيات الحوثية لإعادة تكرار مسرحية الانسحاب الأحادية التي تم تنفيذها سابقا في ميناء الحديدة بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والتي وقف أمامها بحزم الجنرال كاميرت وكشف هزليتها، وتؤكد أن الانسحاب أحادي الجانب في الحديدة يخالف اتفاق ستوكهولم.

إن الحكومة اليمنية تؤكد موقفها الواضح في التمسك بالقرارات ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) ونص وروح اتفاق ستوكهولم، ولا تقبل بأي إجراء أحادي الجانب لا يخضع لمعايير الرقابة التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ولا يلتزم بمفهوم العمليات، وتؤكد مجددا استعدادها للعمل الجاد لتنفيذ بنود اتفاق ستوكهولم بكافة مكوناته حول الحديدة، وتفاهات تعز، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والأسرى والمختطفين والمخفيين قسرا والواقعين تحت الإقامة الجبرية.